قد نستثمر 35٪ من حقوق المساهمين في أسهم تلك الشركات

الهاجري: «المركز» يتجه لشراء الشركات غير المدرجة

مناف الهاجري

قال الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي (المركز) مناف الهاجري إن استراتيجية الشركة ستركز في السنوات الثلاث المقبلة على الاستحواذ على مزيد من أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة. وأضاف الهاجري في مقابلة مع «رويترز» إن الشركة قد تستثمر ما يقارب 35٪ من حقوق المساهمين في هذه الأسهم بالإضافة إلى المساهمات المقدمة من شركاء آخرين والتمويل من خارج الشركة.

وأكد أن لدى المركز المالي «اهتماما خاصا» بهذه النوعية من الاستثمارات، مبينا أن الشركة ستركز على «المجالات ذات النمو القوي» مثل المقاولات بأنواعها والخدمات اللوجستية والنفط والغاز ومشاريع التعليم والصحة والخدمات المالية. ولفتت الهاجري إلى أن الاستثمار في الأسهم غير المدرجة قد يكون بشكل مباشر ضمن تحالفات أو عبر صناديق بمعية مستثمرين تبلغ في بعض الأحيان استثماراتهم 9 أضعاف استثمارات المركز.

العقار العالمي

وأكد الهاجري أن الشركة تركز حاليا على التوسع في الاستثمار في العقار العالمي إلى جانب عملها في الكويت ودول المنطقة، حيث دخلت الفترة الماضية في تركيا وألمانيا وبولندا إلى جانب السوق الأميركية التي كانت حاضرة فيها من قبل. وقال «التحولات في المنطقة أدت إلى تغيير في أذواق المستثمرين وتركيزهم على الاستثمار بالخارج». وهدفنا أن نقدم حلولا لمستثمرينا، وبسبب الهزات السياسية في المنطقة، يريدون استثمارات خارج المنطقة». وأوضح أن للمركز المالي استثمارات عقارية في السعودية وأبوظبي ودبي ولبنان والأردن وسورية، معتبرا أن استراتيجيته في الفترة الحالية في المنطقة تركز على «تثبيت الأقدام أكثر من التوسع». وكشف أن الشركة تسعى أيضا إلى مساعدة الشركات على توفير مصادر التمويل من خلال إصدار السندات والصكوك والدخول في أسواق المال إضافة إلى صفقات الدمج والاستحواذ والدخول في مجالات البنية التحتية. وأضاف أن الشركة مهتمة بتحقيق معدلات نمو لا تقل عن 10٪ سنويا في حقوق المساهمين «وبالتالي فإن وتيرة النشاط في المركز يجب أن تسعى إلى تحقيق هذا العائد من خلال نموذج عملها القائم على الرسوم والعمولات وعلى الاستثمار في ميزانية المركز».

الشركة تركز حاليا على التوسع في الاستثمار بالعقار العالمي

هدفنا تحقيق معدلات نمو لا تقل عن 10٪ سنويا في حقوق المساهمين

الإصلاح الاقتصادي

وأبدى الهاجري أسفه لأن وتيرة الإصلاح الاقتصادي في الكويت مرتبطة فقط بأسعار النفط، مشيرا إلى أن عملية الخصخصة وكذلك المشاريع الجاري تنفيذها بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا تسير بالسرعة المطلوبة. وأكد أن الكويت لديها «قطاع مالي مهم وعريق» أثبت كفاءة عالية في خلق الوظائف وتنويع موارد الاقتصاد وهو كفيل بتسريع وتيرة التنمية لاقتصاد البلاد. وقال إن الجهات الحكومية تمتلك سياسة «واضحة» لجذب المستثمر الأجنبي سواء عن طريق هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أو بورصة الكويت لكن مازال لديها هامش عريض لتطوير سياستها الاستثمارية بشكل واضح، متمنيا أن تقوم الجهات الحكومية بتشجيع المستثمر الأجنبي عن طريق الاستثمار معه داخل الكويت. وتعتزم الكويت بناء منطقة اقتصادية في شمال شرق البلاد تتضمن مشروعا لإنشاء ما يعرف بمدينة الحرير وتطوير 5 جزر تقع قبالة الساحل الشرقي، وهو مشروع مازال قيد الدراسة والتداول بين الحكومة ومجلس الأمة. وقال الهاجري إن هذه الرؤية «يجب أن تتحقق بالتضافر وبدا بيد مع مشاكلنا الحقيقية الموجودة مثل صعوبة بيئة الأعمال وتأخر تمكين القطاع الخاص ومشاكل التعليم». ودعا الهاجري إلى إشراك القطاع المالي غير المصرفي في تحديد الفرص الاستثمارية لمشروع منطقة الشمال وتطوير الجزر، مؤكدا أن «الفرص الجيدة تأتينا الأموال من تحت الأرض بشرط أن تكون فرصا جيدة».

21٪ نمواً في الإيرادات إلى 51 مليون دينار بحريني

«طيران الخليج»: 19,3 مليون دينار بحريني أرباح شركة «مطار البحرين» للعام 2018

م.كمال محمد في لقطة جماعية

أعلن وزير المواصلات والاتصالات البحريني، رئيس مجلس إدارة مجموعة طيران الخليج القابضة م.كمال محمد، عن تحقيق شركة مطار البحرين، الجهة المسؤولة عن إدارة وتشغيل مطار البحرين الدولي، صافي أرباح بقيمة 19,3 مليون دينار بحريني خلال 2018 مقابل 12,9 مليون دينار بحريني في العام الماضي، وذلك بفضل النمو في أنشطة الشركة.

جاء حديث م.كمال محمد خلال اجتماع مجلس إدارة مجموعة طيران الخليج القابضة الذي عقد مؤخرا بحضور أعضاء مجلس الإدارة وعدد من المسؤولين بالشركة.

وفي بداية الاجتماع أثنى الحضور على النتائج الإيجابية للزيارة الاستطلاعية التي تفضل بها ولي العهد، نائب القائد العام النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء البحريني الأمير سلمان آل خليفة، لموقع تشييد مبنى المسافرين الجديد في مطار البحرين الدولي وما يوليه من اهتمام كبير لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل عام وقطاع المواصلات بشكل خاص.

وفي تعليق له على هذه النتائج، قال م.كمال محمد إن هذه النتائج المميزة هي ثمرة جهود شركة مطار البحرين وتعاون شركائها الرئيسيين، بالإضافة إلى تطوير جميع الخدمات المقدمة في المطار والارتقاء ببنيته التحتية في إطار برنامج تحديث المطار الجاري تنفيذه حاليا، والذي يهدف إلى زيادة نسبة إسهام قطاع الطيران في الاقتصاد المحلي بما يتفق مع أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وأكد م.كمال محمد أن هذه النتائج المالية قد جاءت على ضوء زيادة في الإيرادات بلغت نسبتها 21٪ لتصل إلى 51 مليون دينار بحريني، وذلك مقابل 42 مليون دينار بحريني في نهاية 2018، ويعود ذلك إلى الازدياد العام في أنشطة مطار البحرين الدولي، بما في ذلك نشاط حركة الشحن الجوي خلال 2018، وهو ما يؤكد قدرة مطار البحرين الدولي على مناولة الأحجام الضخمة للشحنات، كما يعكس مكانة البحرين الرائدة كأحد أهم مراكز الخدمات اللوجستية في المنطقة. هذا، بالإضافة إلى زيادة عدد شركات الطيران التي تعمل بالمطار، وهو ما ساهم في ارتفاع إيرادات رسوم هبوط الطائرات وزيادة الإقبال على عروض التجزئة.

وأضاف: «بفضل الوضع المالي المستقر للشركة والأنشطة التجارية المتنامية والبيئة التشغيلية الواعدة في مطار البحرين الدولي، فإننا متفائلون للغاية بقدرتنا على مواصلة النجاح في 2019، حيث من المقرر أن يساهم تدشين مبنى المسافرين الجديد في تحقيق المزيد من النمو لكل من إيرادات الطيران والإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالطيران، إذ سيعمل على رفع الطاقة الاستيعابية للمطار إلى 14 مليون مسافر سنويا».

هذا، وقد حققت إيرادات الطيران والإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالطيران نموا كبيرا خلال 2018، حيث ارتفع دخل الطيران 18٪، في حين ارتفعت الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالطيران 28٪. إذ تمثل رسوم خدمات المسافرين العامل الرئيسي المساهم في نمو إيرادات الطيران، وذلك بنسبة 56٪ من إجمالي إيرادات الطيران وتليها رسوم هبوط الطائرات 99٪. أما ارتفاع الرسوم الأخرى غير المتعلقة بالطيران فيعود في المقام الأول إلى دخل عقود امتيازات التجزئة، حيث بلغت 33٪ من الإجمالي، ويليه دخل العقارات 31٪.

25 مليار دولار لمصفاة الزور و10 مليارات لمجمع البتروكيماويات

الكويت تنفذ مشاريع تكرير وبتروكيماويات بـ 35 مليار دولار

محمود عيسى

جانب من عمليات التشييد في مصفاة الزور الجديدة

قالت مجلة ميد إن مشاريع التكرير والبتروكيماويات المقدرة تكلفتها بنحو 35 مليار دولار والتي تنفذها الكويت في الداخل، تمثل مفتاح طموحاتها الكبيرة في مجال التكرير والتسويق، ما يجعلها تخوض سباقا قاسيا مع أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية لتوسيع وجودها في مجال النفط والغاز العالمي كشركة ذات مصالح نفطية مسيطرة في قطاع الطاقة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وشأنها شأن جيرانها، فإن مؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول العالمية التابعة لها (KPI) التي تركز على الاستثمار في الطاقة باستثمارات استراتيجية في مشاريع في الخارج، لا تؤمن قنوات تصدير للخام الكويتي فحسب، ولكنها ستحقق أيضا عوائد جيدة على مدى فترة طويلة. ويتمثل أحد المكونات الأساسية للمخطط الاستراتيجي لمؤسسة البترول الكويتية لعام 2040 في زيادة طاقة التكرير في البلاد من نحو 615 ألف برميل حاليا إلى 1,4 مليون برميل يوميا بحلول 2020، وذلك من خلال مشروعين كبيرين لتكرير النفط هما مشروع الوقود النظيف المقدرة تكلفته بنحو 12 مليار دولار والمتعلق بدمج مصفاتي النفط في ميناءي الأحمدي وعبدالله في مجمع واحد وتحديثهما، في حين أن الديزل منخفض الكبريت في وحدة مصفاة ميناء عبدالله وتمثل 40٪ من إنتاج الوحدة الجديدة من الديزل، والتي بدأت أنتاجها في ديسمبر من العام الماضي.

ونسبت المجلة إلى المحررة الرئيسية في ICIS فينا باشير قولها أن الفكرة وراء دمج تعكس الرغبة في انتاج المزيد من درجات الوقود المكرر الصديق للبيئة، وهي فكرة منطقية، وبالتالي، فإن الشركة اصبحت قادرة على تلبية المتطلبات الأكثر صرامة المنصوص عليها في بعض أنحاء العالم مثل أوروبا، ومع تحرك العديد من الدول نحو مثل هذه المعايير البيئية فإن مشروع الوقود النظيف في الكويت جاهز ومعد لدخول هذا السوق المقبل، مضيفة أن زيادة الكفاءة التشغيلية تشغيله بالكامل سترتفع طاقة تكرير النفط من 736 الف برميل الى اكثر 936 الف برميل يوميا.

مشروع الزور

وذكرت المجلة انه من أهم أهداف الكويت المتمثلة في زيادة قدراتها في مجال التكرير والتوزيع، خطتها لإنشاء منطقة متكاملة في الزور لتكرير النفط وانتاج البتروكيماويات، وهو المشروع الثاني، وتتولى شركة كيبيك الاشراف على المشروع الذي تقدر قيمته الإجمالية بنحو 25 مليار دولار وسيتضمن مجمعاً لتكرير النفط ومصنعا للبتروكيماويات.

وسبق أن أعلنت الكويت عن خطط لإنشاء مصفاتين جديدتين تبلغ طاقتهما 300 الف برميل يوميا، واحدة سيتم إجراء دراسات حول وحدتين جديدين لتكسير الغاز بحلول عام 2025، ما سيرفع طاقة معالجة الغاز في الكويت الى 3,7 مليارات قدم مكعبة يوميا.

قطاع البتروكيماويات

وقالت مجلة ميد ان شركة كيبيك تعمل على بناء مجمع ضخم لإنتاج البتروكيماويات في الزور بكلفة 10 مليارات دولار، حيث ستستخدم المادة الوسيطة من مصفاة الزور القريبة لإنتاج ما يقرب من 2,7 مليون طن سنويا من العطريات والبولي بروبيلين عند بدء التشغيل في أواخر 2024.

وكان قد قدم عدد من المقاولين مستندات التأهيل المسبق في ديسمبر من العام الماضي لمجموعتين من مشروع الزور للبتروكيماويات، الأولى

الشمالي: «المدينة» ماضية في إتمام تسوياتها المالية

محمد الشمالي

قال رئيس مجلس إدارة شركة المدينة للتمويل والاستثمار محمد الشمالي إن الخسائر التي تحققت خلال العام الماضي يرجع الى التغير في قيم بعض الاستثمارات، بالإضافة الى حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة، مضيفا أن إجمالي أصول الشركة بلغت 35,1 مليون دينار بالمقارنة بـ 5,1 إجمالي التزامات الشركة.

وأضاف الشمالي خلال انعقاد الجمعية العمومية للشركة أمس بنسبة حضور 55٪ أن الهيكل المالي للشركة جيد نتيجة تراجع الالتزامات والتي أصبحت تمثل 14,5٪ فقط من إجمالي الأصول.

وبالإضافة الى ذلك فإن الشركة قامت بتخفيض مصروفاتها خلال العام الماضي الى 825 الف دينار مقارنة بـ 1,3 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام 2017 وبنسبة تراجع 37,5٪.

وأكد أن الشركة ماضية في إتمام تسوياتها المالية حيث أنهت مؤخرا تسوية بيت الزكاة، وتوقيع عقد تسوية مع شركة زميلة والذي بموجبها تملكت المدينة للتمويل والاستثمار 99٪ من حصص شركة السنابل لبيع وشراء السندات والأسهم، حيث بلغت قيمة التسوية المالية 5,6 ملايين دينار تقريبا.

ولفت إلى أن إستراتيجية المدينة في تسوية كل مديونياتها المالية ماضية في طريقها بشكل يحقق مصلحة المساهمين ويدعم حقوق المساهمين.

وذكر الشمالي أنه وعلى الرغم من التوترات السياسية في المنطقة وما لها من تأثيرات سلبية على أداء أسواق المنطقة فإننا نحاول بشكل كبير اتخاذ ما يكفي من الدراسات للتقليل من معدلات المخاطرة، متوقعا أن تشهد الأسواق تعافيا خلال الفترة المقبلة مما سيكون له تأثيرات إيجابية على نتائج عمل الشركة.

وكانت قد أقرت الجمعية العمومية جميع البنود ومنها اعتماد البيانات المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في ديسمبر 2018، بالإضافة الى عدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وعدم توزيع أرباح.

سندات «أرامكو» تتلقى رقما قياسيا بـ 100 مليار دولار

العربية.نت: حطم الإصدار الأول من شركة أرامكو السعودية رقما قياسيا، حيث تلقى الإصدار الأول من طرح السندات الدولية للشركة حتى الآن طلبات تصل إلى 100 مليار دولار، بحسب وكالة بلومبيرغ أي بأكثر من 10 أضعاف المطلوب وهذا يعكس الثقة العالمية بالتدفقات المالية للشركة، وباقتصاد السعودية ومؤسساتها. وقال مصدر مطلع إن أرامكو السعودية اجتذبت طلبات اكتتاب تتجاوز 100 مليار دولار على أول إصدار سندات دولية لها.

من المتوقع أن تجمع أرامكو أكثر من 10 مليارات دولار من العملية، الموزعة على 6 شرائح بآجال استحقاق بين ثلاث سنوات و30 عاما.

ونقلت وكالة «رويترز» في تقرير لها عن مصادر مطلعة أن الإقبال الذي تخطى حاجز الـ100 مليار دولار على طرح مقدر بنحو 10 مليارات دولار، يعد بأنه «تصويت على الثقة في السوق، ويكسر حاجزا قياسيا لإصدار من العملاق النفطي أرامكو».

واعتبرت «رويترز» أن الطلب على سندات أرامكو يعد الأكبر بالنسبة للأسواق الناشئة، بحيث جذبت سندات أرامكو الطلب من مجموعة واسعة من المستثمرين، مع الأرباح الهائلة التي تحققها الشركة المملوكة للدولة.

5 ٪ ارتفاع ودائع العملاء إلى 174 مليار دولار

980 مليون دولار أرباح «QNB» بالربع الأول.. بنمو 4٪

أعلنت مجموعة QNB

الفروض غير العاملة كنسبة